مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 12 العدد: 03 السنة 2020 ص 513 - 532

تاريخ الإرسال: 2020/01/19 تاريخ القبول: 2020/06/06
تاريخ النشر: 2020/07/02

حرب أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الريعي- الاقتصاد الجزائري أنموذجا- دراسة تحليلية خلال الفترة(2000-2018)

The oil price war and its impact on the rentier economy - the Algerian economy as a model - an analytical study during the period (2000-2018)

عليوش قربوع ابتسام، دادن عبد الوهاب
جامعة ورقلة(الجزائر)، Ibtissem.Alliouche-k@CuTamanrasset.dz
جامعة ورقلة(الجزائر)، Dadene2004@yahoo.fr

ملخص:

إن الهدف من هذا البحث هو دراسة تطورات أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من (2000-2018)، والتي تخللتها فترات ارتفاع وهبوط لأسعار النفط ودراسة لأهم العوامل المؤثرة فيها، وكيف أثرت على اقتصاديات الدول الريعية والجزائر من بينها، على اعتبار أن النفط هو المصدر الرئيس لمداخيلها، وكذلك إلى تقلص دور الدول المنتجة في التأثير على الأسعار، مما أتاح الفرصة أمام الدول المستهلكة، فأصبحت الدول المنتجة رهينة بيد من يتحكم بأسعار النفط؛ وقد خلص البحث إلى أنه لا يوجد بديل عن التنمية الشاملة للخروج من مأزق الاقتصاد الريعي وللحفاظ على السيادة والأمن القومي.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الاقتصاد الريعي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

The aim of this research is to study the developments in oil prices during the period from (2000-2018), which were

interspersed with periods of rise and fall of oil prices, And a study of the most important factors affecting them, and how it affected the economies of the rentier countries and Algeria among them, As oil is the main source of its revenues, as well as to reduce the role of producing countries in influencing prices, Which gave the opportunity to consuming countries, Producing countries became hostage to those who control oil price. The research concluded that there is no alternative to comprehensive development to break the rentier economy dilemma and to maintain sovereignty and national security.

Keywords: oil prices; the rentier economy; the Algerian economy.

المؤلف المرسل: ابتسام عليوش قربوع ، SOUMA.MAGISTER@GMAIL.COM

1.مقدمة:

يعتبر النفط من أهم السلع المتواجدة في عصرنا الحالي، فالذهب الأسود كما يطلق عليه البعض يختلف عن باقي السلع من حيث الطلب والعرض، الانتاج والاستهلاك، حتى بات تحديد سعره متوقف على عوامل أخرى جيوسياسية أكثر منها اقتصادية وأضحت الدول التي تحوز على مخزون استراتيجي من هذا المورد محل تصادم ونزاعات اقليمية، في اطار التنافس الدولي الكبير من أجل الاستحواذ عليه والتحكم بأسعاره.

واقترن مفهوم الاقتصاد الريعي أو الدولة الريعية بالاقتصاديات التي تعتمد على ما تزخر به، من ثروات باطنية طبيعية في تمويل موازناتها وتوفير مستلزماتها وعلى هذا الأساس، فالدولة الريعية هي الدولة التي تشكل مساهمات العوائد النفطية نسبة تزيد عن 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه تعتبر الدول المصدرة للنفط على

غرار الدول العربية والجزائر من ضمنها من الدول الريعية. هذه الأخيرة التي فشلت في بناء اقتصاد منتج قوي قادر على الاستغناء عن الايرادات النفطية، بل اقتصر دورها على التحكم بهذه العوائد وتوزيعها وبالتالي التحكم بالوظائف وسوق العمل والاستثمارات، كما أن اقتصادياتها أصبحت رهينة لتقلبات سعر هذا المورد، وقد زادت دعوات الخبراء والمختصين إلى ضرورة العمل على تقليل الاعتماد عليه باعتباره ثروة ناضبة لا يمكن الاعتماد عليها اقتصاديا، بالإضافة إلى تقلب أسعاره من وقت لآخر.

الإشكالية: من خلال ما سبق تتمحور إشكالية الدراسة حول ما يلي: هل هناك حرب لتحديد أسعار النفط ومن المتحكم فيها؟ وكيف تؤثر تذبذبات أسعار النفط على الاقتصاد الريعي الجزائري؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على:

- تحديد تطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة (2000-2018)، ومن المتحكم في تحديد الاسعار والحرب القائمة من أجل ذلك.
- تبيان الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار النفط خلال مدة البحث على بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الجزائري.
- اقتراح الحلول الممكنة والعاجلة للتقليل من الاعتماد على النفط، وكيفية مواجهة مخاطر الاقتصاد الريعي.

المنهج المتبع: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الموضوع، والمنهج التحليلي الذي يعتمد على تحليل البيانات والإحصائيات المتعلقة بموضوع البحث، بهدف الحصول على النتائج وتحليلها.

المحاور: سنقوم بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة:

المحور الأول: حرب أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها.

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الريعي الجزائري.

المحور الثالث: امكانيات مواجهة مخاطر الاقتصاد الريعي.

2. حرب أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة(2000-2018): سيتم التطرق في هذا المحور إلى تطورات أسعار النفط خلال فترة الدراسة.

1.2 تطورات أسعار النفط خلال الفترة(2000-2010):

لقد كان للزيادة في الامدادات التي أقرتها أوبك أثر فعال للتخفيض من حمى المضاربات التي سيطرت على السوق سنة 2000، و ذلك من أجل الحفاظ على معدلات النمو في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي مهد الطريق لزيادة مساحة التفاهم بين الدول المنتجة للنفط والمستوردة[1]؛ وخلال سنة 2001 انخفضت أسعار النفط بنسبة 16.3% عن ما كانت عليه سنة 2000 حيث قدرت بـ23.1 دولار للبرميل، نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي الذي شهده العالم بالإضافة إلى أحداث 11سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية[2]، وما تبعه من انخفاض في الطلب على بعض المنتجات الطاقوية مثل: وقود النفاثات والديزل كنتيجة لانخفاض حركة الطيران، مما أثر سلبا على منظومة الإنتاج، وأدى إلى تردد رؤوس الأموال في المشاركة في المشروعات البترولية الكبرى.[3]

ويمكن ابراز أهم العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط خلال سنة 2001 إلى مايلي:[4]

- انخفاض معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 1 % سنة 2001، بعد أن سجل معدل نمو قدر بـ4.1% سنة 2000، وانخفاض أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام الذي شكل نموا لا يتعدى 2.4% سنة 2001 مقارنة بمعدله سنة 2000 والذي بلغ 4.7 %، فتأثرت مستويات الطلب على النفط سلبا بحيث لم يشهد إلا زيادة طفيفة

بلغت 100 ألف برميل يوميا أي بنسبة لا تتعدى 0.1 % مقارنة بمستواه خلال سنة 2000، وتعتبر أدنى نسبة نمو وصل إليها في السنوات الأخيرة.

– الزيادة في مستويات المخزون والتي ساهمت في انخفاض أسعار النفط حيث شهد اجمالي المخزون ارتفاعا ب83 مليون برميل سنة 2001 مقارنة بمستواه سنة 2000، حيث وصل إلى 2579 مليون برميل في نهاية سنة 2001.

– اجمالي الامدادات العالمية: حيث بلغ اجمالي الامدادات العالمية لسنة 2001 مستوى 76.8 مليون برميل يوميا مرتفعا بـ100 ألف برميل يوميا، وهو أعلى مستوى تصل إليه الامدادات خلال السنوات الأخيرة مما أثر على أسعار النفط نحو الانخفاض,

عرفت أسعار النفط ابتداء من سنة 2002 منحا تصاعديا اتسم بالارتفاع، حيث بلغت الأسعار الفورية لسلة خامات الاوبك 24.36 دولار،[5] وفي سنة 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار أهمها:[6]

–الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

–استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد سنة2002.

–الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا والتي حجبت جزء كبير من إمداداتها النفطية.

–برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية.

وشهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول، إذ ارتفع السعر من 28 دولار للبرميل عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع

الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004.[7] واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل، في شهر سبتمبر 2005.

وقد بلغت أسعار النفط سنة 2006 أرقاما غير مسبوقة تخطت عتبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتنخفض إلى53.37 دولار للبرميل، بنهاية أكتوبر 2006، وقد تضافرت مجموعة من العوامل كانت وراء الارتفاع غير مسبوق للأسعار خلال الأشهر الأولى لسنة 2006 أهمها التوترات في منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا وتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي، إلا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع أسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2006 أهمها ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك وتباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خـــلال هذه السنة.[8]

أما سنة 2007 فشهدت استمرارا في ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007، كما وصلت إمدادات دول الأوبك إلى85 مليون برميل يوميا. وارتفعت إلى 94.45 دولار للبرميل في عام 2008 ثم عرفت انخفاض في مطلع سنة 2009 قدر بـ 62.2 دولار للبرميل وذلك راجع للأزمة المالية العالمية 2008، حيث أثرت سلبا على أسعار النفط[9].

2.2 تطورات أسعار النفط خلال الفترة(2011-2018):

شهدت المنطقة العربية اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية منذ سنة 2011، مما أدى إلى انقطاع إمدادات الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن، ففقدت السوق النفطية نحو 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تستطع أوبك تعويض الكمية، مما أدى الى ارتفاع أسعار النفط منذ

ذلك الحين فوق مستوى 100 دولار. واستمر الارتفاع الى عام 2012، اذ فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظرا على تصدير النفط الإيراني تسبب بخروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق، مما فاقم المخاوف، فبقيت أسعار النفط مرتفعة.[10]

وانطلاقا من منتصف سنة 2014 شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا، حيث فقد سعر البرميل نحو 74% من قيمته، فقد كان سعره في البداية 105.6 دولار للبرميل، ومع استمرار الانخفاض ليصل إلى حوالي 30 دولار للبرميل في عام 2015، و26.5 دولار للبرميل في جانفي 2016، مع ظهور بوادر استقرار أسعار النفط عند هذه المستويات المنخفضة نسبيا، ويرجع هذا الانخفاض المتواصل لأسعار المحروقات إلى مجموعة رئيسية من الأسباب[11]:

-**أسباب اقتصادية:** وتتمثل أساسا في وفرة المعروض من النفط والغاز خاصة مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحضر عن تصـــدير النفط لأول مـــرة منذ40 سنة، ومــع التوسع في استخدام الطاقات البديلة خاصة الاكتشافات الحديثة المتعلقة بالنفط والغاز الصخري، وبالمقابل نجد انخفاض الطلب العالمي نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي حيث أسهم ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤ معدل النمو في الصين والبرازيل، كما ساهم التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة الى التراجع الشديد للأسعار.

-**أسباب سياسية:** أرجع بعض المحللين الاقتصاديين والخبراء الانهيار الحالي لأسعار النفط إلى التفسير السياسي البحت، بسبب وجود اتفاق بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية من أجل خفض أسعار النفط والغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا وإيران على اعتبار أنهما أكثر المتضررين من هذا الانخفاض، هذه الأوضاع الاقتصادية حسب المحللين ستجعل كلا من إيران وروسيا

تلتفتان إلى الشأن الداخلي للبلدين خوفا من أن يتصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية.

بعد أكثر من 5 اجتماعات في 2016، اتفق الأعضاء في "أوبك" بقيادة السعودية، ومنتجين مستقلين تقودهم روسيا، في ديسمبر2016، على تنفيذ خفض إنتاج للخام بنحو 1.8 مليون برميل، اعتبارا من مطلع 2017، ويتوزع الخفض بين 1.2 مليون برميل يوميا من جانب أعضاء في أوبك، و600 ألف برميل من جانب المنتجين المستقلين. على اثر هذا الاتفاق الذي وصف حينها بالتاريخي، بين "أوبك" ومنتجين مستقلين، صعد سعر النفط إلى 55 دولارا للبرميل[12].

ومع مواصلة "أوبك" اجتماعاتها لتحقيق أسعار عادلة لكل من المنتجين والمستقلين، ظلت أسعار الخام تحوم حول 65 دولارا للبرميل حتى نهاية 2017. كما شهدت أسعار برنت تذبذبات عدة، لكنها بقيت قرب 66 دولارا للبرميل، حتى شهر ماي 2018، سجلت بعدها ارتفاعات متتالية فوق 70 دولارا للبرميل، بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، حيث أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في ذلك الشهر انسحاب بلاده من الاتفاق النووي، وإعادة فرض عقوبات اقتصادية على طهران. وتعد إيران ثالث أكبر منتج للنفط الخام في "أوبك"، بمتوسط إنتاج يومي يبلغ 3.8 مليون برميل، وبحجم صادرات يومية 2.1 مليون برميل. وقد واصلت أسعار النفط الارتفاع، مدفوعة بالعقوبات على إيران، إذ دخلت الحزمة الأولى منها في أوت 2018، متعلقة بعمليات مصرفية وصادرات صناعية. وخلال شهري أوت وسبتمبر، بلغ خام برنت 80 دولارا للبرميل، ما دفع الرئيس الأمريكي في ثلاث مناسبات للتغريد على تويتر، مطالبا "أوبك" بخفض الأسعار فورا. لكن اجتماعا للمشاركين في اتفاق خفض الإنتاج، استضافته الجزائر يوم 23 سبتمبر2018 رفض فيه المجتمعون تنفيذ أية زيادات في الإنتاج، والإبقاء على الأرقام الحالية حتى نهاية

2018. وتفاعلت أسعار النفط مع التصريحات القادمة من الجزائر، ليسجل خام برنت 84 دولارا للبرميل، ثم 86 دولارا مع قرب دخول حزمة عقوبات ثانية على ايران[13].

مما سبق يتضح بأنه هناك حرب حقيقية لتحديد أسعار النفط والولايات المتحدة الامريكية هي المتحكم فيها، فقد استطاعت من خلال حلفائها الاستراتيجيين من تحويل سوق النفط من سوق للمستهلكين إلى سوق للمنتجين، من خلال التأثير على أسعار النفط بشكل كبير منذ عام 1990 واستطاعت أن تعطل التأثير الحيوي لمنظمة أوبك ولو بشكل جزئي. وهذا من شأنه أن يهدد استقرار وأمن اقتصاديات الدول الريعية كالجزائر والعديد من الدول النفطية في الدول النامية.

3. الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الريعي الجزائري: يمكن التعرف أكثر على انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية المختارة.

1.3 أثر تغير أسعار النفط على الصادرات: تمثل الصادرات ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني. ومن المتعارف عليه أن الإيرادات النفطية تشكل ما يقارب 98% من الصادرات حيث أن هذه الأخيرة تربطها علاقة طردية بأسعار النفط فتتأثر بها ارتفاعا وانخفاضا. عموما فقد شهدت الفترة من سنة (2000– 2008) ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات فبلغت أكثر من 78.59 مليار دولار سنة 2008، بسبب الارتفاع والتطور المستمر لأسعار النفط، إذ انتقلت من 28.72 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 98,6 دولار للبرميل سنة 2008، وهذا الارتفاع لا يرجع فقط لارتفاع أسعار النفط، بل إلى برامج الإصلاح والإنعاش الاقتصادي وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار برنامج ميدا الأورو متوسطي بقيمة 6 مليار أورو[14].

خلال الفترة(2010–2014) شهدت ارتفاعا واستقرارا نسبيا في معدل الصادرات كنتيجة لارتفاع أسعار النفط حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2011 قدرت بـ72.89مليـار دولار، بعد هذه المرحلة تم تسجيل انخفاضات متتالية في ايرادات تصدير النفط، فقد تراجعت صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا حيث سجلت سنة 2015 33.08مليار دولار فقط مقابل 58.46 مليار دولار عام 2014 أي بانخفاض قدر بحوالي 43.40%، وارتفعت الصادرات بشكل ملحوظ لتصل إلى34,76 مليار دولار في 2017 مقابل 30,02 مليار دولار في 2016، بزيادة 4,74 مليار دولار (+15,8 بالمائة)، حسب بيانات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك.

2.3 أثر تغير أسعار النفط على الانفاق الاستهلاكي وتمويل الواردات: هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والواردات. حيث ترجع هذه العلاقة لكون المـــوارد المالية التي يتم من خـــلالها تغطـــية الواردات الوطنية ناتجة أساسا عن المداخيل المتحصل عليها من الصادرات النفطية، حيث من بين أهداف زيادة الصادرات هو توفير العملة الصعبة لتغطية الاحتياجات من الدول الخارجية، ومن ثم فإنه وفق علاقة استلزامية استنتاجية تتأثر قيمة الواردات بحركة الأسعار. رغم الزيادة في قيمة الواردات خلال الفترة(2000–2007) وبلوغها 38.07 مليار دولار سنة 2008 إلا أن ارتفاع أسعار النفط، ومن ثم تطور قيمة الصادرات، ساهم في تغطية الاحتياجات المحلية من الواردات، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتطور الملحوظ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان من بين أهم العوامل التي ساهمت في تقليص قيمة الواردات،[15] وخلال الفترة(2008–2010) شهدت استقرارا نسبيا بمعدل متوسط للواردات قدر بـ49.69 مليار دولار لتعرف بعدها ارتفاعا مضطردا وتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2014 خـــلال الفترة المدروسة، حيث قدرت بـ 59.67 مليار دولار،

لتتراجع بعدها كنتيجة لانخفاض أسعار النفط. وقد كان لتدابير التقشف التي أقرتها الحكومة الجزائرية سببا في تقليص الواردات، إلى جانب ذلك قامت بفرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات من أمثلتها: السيارات. وتواصل التراجع في الواردات ولو بأقل وتيرة مقارنة بسنة 2016، إذ بلغ مستواها 49مليار دولار في سنة 2017 مقارنة بـ49.4 مليار دولار في سنة 2016,

3.3 أثر تغير اسعار النفط على رصيد الميزان التجاري: الميزان التجاري هو أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني أما العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه. فبهذا فهو يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة. شهد رصيد الميزان التجاري فوائض مالية خلال الفترة(2000–2008) حيث بلغت قيمة الفائض أعلى قيمة لها، وكان ذلك سنة 2008 حيث بلغ قيمة 40.52 مليار دولار، وهذا يفسر العلاقة الطردية التي تربط بين الميزان التجاري وأسعار النفط، إلا أنه وعموما أكدت هذه السنوات أن تغطية العجز في رصيد ميزان التجارة يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الصادرات المرتبطة أصلا بأسعار البترول على مواجهة احتياجات الاستيراد، وفـــي سنة 2009 سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز خلال الفترة المدروسة حيث قدر بـ0.8– مليار دولار وطبعا كنتيجة لانخفاض أسعار النفط والأزمة المالية العالمية، ليعرف بعدها رصيد الميزان ارتفاعات متتالية إلى غاية أزمة النفط الأخيرة حيث سجل عجزا قدر بـ 18.08–مليـــار دولار سنة 2015، وقدر بـ –20.1مليار دولار سنة 2016، و14.412–مليار دولار سنة 2017، واستمر رصيد الميزان التجاري يعاني من حالة عجز حسب آخر تقارير بنك الجزائر بقيمة 3.582–مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2018.

4.3 أثر تغير أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي: يشير الناتج المحلي إلى جميع السلع والخدمات المنتجة محليا سواء كان المنتج جزائري أو أجنبي، فهو يتضمن الصادرات باعتبارها منتوجات محلية ويستبعد الواردات باعتبارها منتوجات خارج الوطن، وبذلك يمثل PIB مؤشر ذو أهمية كبيرة يمكن من خلاله قياس معدل نمو الاقتصاد الوطني ومعرفة الوضعية الحقيقية للاقتصاد. عرف الناتج المحلي الخام منحا تصاعديا منذ سنة2000 حيث قدر بـ54.79مليار دولار إلى غاية سنة 2008 حيث قدر بـ171.58مليار دولار، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط خلال الفترة المذكورة، ليعرف بعدها انخفاضا طفيفا سنة 2009 حيث قدر بـ137.21مليار دولار، وكان ذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وتباطؤ وتيرة الاقتصاد العالمي. من سنة 2010 وحتى سنة 2014 وهي فترة الانتعاش الاقتصادي والفوائض المالية نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط حيث تخطت عتبة المائة دولار للبرميل وقد أثر ذلك ايجابا على الناتج المحلي الخام حيث بلغ قيمة 213.57مليار دولار سنة 2014، كما أن برامج الإصلاح وخاصة برنامج الإنعاش الاقتصادي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا حركات الشراكة والخصخصة كان لها أيضا أثرا بالغا في زيادة الإنتاج المحلي، إضافة إلى نمو إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة،[16] ثم تراجعت أسعار النفط لتصل إلى 44.99 دولار للبرميل سنة 2016 بعد أن قدرت 52.82 دولار للبرميل سنة2015، فنتج عن ذلك انخفاض في الناتج المحلي الخام ليصل إلى156.08مليار دولار سنة 2016.

5.3 أثر تغير أسعار النفط على ميزان المدفوعات وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى: سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات، مدعما بمستويات عالية لأسعار النفط في السوق الدولية، فوائض لمدة خمسة عشر سنة متتالية، ليشهد في 2014 أول عجز له منذ 1998. ونظرا للطابع المحوري للحساب الجاري لميزان المدفوعات

في الجزائر، مكنت هذه الفوائض من تراكم مستمر لاحتياطي الصرف، الذي بلغ مستواه رقما قياسيا قدره194,0 مليار دولار في نهاية 2013، مثل أكثر من35 شهرا من الواردات من السلع والخدمات، ومع ذلك تُمثل قلة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات أهم نقاط ضعف ميزان المدفوعات في الجزائر.[17]

ولقد بدت جليا تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بالرغم من وجود سياسة احتياطية مالية وقائية، وهو ما يعرف بصندوق ضبط الايرادات الذي أنشأته الجزائر عام 2000 مع انطلاق طفرة أسعار النفط لكن مخرجات هذه الأزمة كانت غير محسوب لها، نظرا لخطورة الوضع القائم، وكانت أهم هذه التداعيات ما يلي:[18]

1-خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: حيث تضاعف عجز المالية العامة ليصل تقريبا الى 16% من اجمالي الناتج المحلي في 2015، وقد اتسع هذا العجز حتى سنة 2016 بحيث أن تعادل موازنة 2016 يتطلب سعر البترول عند مستوى 110 دولار وهو أمر مستبعد حاليا. لكن بعد الانخفاضات المتتالية سنتي 2015 و2016 عرف سعر النفط تحسنا في سنة 2017 بنسبة 20.2% وترجم هذا التحسن بتقلص عجز الميزانية والعجز الخارجي، بالرغم من بقاء هذه العجوزات عند مستويات مرتفعة؛

2-عجز في الحسابات الخارجية: حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.87 مليار دولار في النصف الاول من 2015 وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات الى % 71 عوض 11% في النصف الاول من عام 2014.

3-كما انخفضت احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013،

وتواصل تآكل احتياطي الصرف حيث قدر 82.12 مليار دولار في نهاية نوفمبر 2018.

4-انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى كالدولار والأورو وهو ما نجم عنه ضعف في سياسة المعيشة للأفراد داخل المجتمع المدني الجزائري,

4. امكانية مواجهة مخاطر الاقتصاد الريعي:

أشارت دراسة أصدرها صندوق النقد الدولي إلى أنه "غالبا ما تكون لدى البلدان الغنية بالموارد بنية تحتية أضعف من البنية التحتية للبلدان غير غنية بالموارد"من الناحية الفكرية الاقتصادية هناك عدة تفسيرات تجعلنا نعتقد بأن النفط نعمة أكبر من اللازم، فعادة البلدان التي توصف بأن لديها وفرة في الثروات الطبيعية فإن قطاع الموارد الطبيعية(النفط مثلا) يخنق قطاعات الصادرات الاخرى من خلال رفع الاسعار المحلية مما يسبب أضرارا بالغة في القدرة التنافسية فيما يعرف في الادبيات الاقتصادية باسم أثر المرض الهولندي، وهناك تفسير آخر يذهب بالقول بأن زيادة حالات تقلب الاسعار الدولية للنفط الخام يزيد من صعوبات صنع السياسة الاقتصادية ورسم ملامحها.[19]

والسؤال الذي يتبادر لأذهاننا هو كيف لهذه البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (الاقتصاديات الريعية)، أن توظف عائداتها من أجل الدفع بعجلة النمو وفك الارتباط بالنفط، في الحقيقة توجد عدة خيارات منها ما يتم تنفيذه على المدى القصير، ومنها ما يتم تنفيذه على المدين المتوسط والطويل، ويمكن توضيح بعض الخيارات كما يلي:

1.4 من ناحية السياسات:[20] بادر عدد من الخبراء الاقتصاديين إلى تقديم مقترحات في ما يخص تحويل هذه النقمة إلى نعمة، إذ يرون أنة هناك فرصة للخروج من هذا

الفخ، وعلى رأسهم الخبير الاقتصادي بشير مصيطفى الذي أشار إلى إمكانية تحقيق ذلك من خلال إيجاد مصادر دخل أخرى في المديين القريب والمتوسط.

– **على المدى القريب:** وضع قائمة رمادية للاستيراد عن طريق الحواجز غير الجمركية. واستحداث وزارة منتدبة للجباية. كما يتم الشروع في تبسيط إجراءات إنشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة لامتصاص السيولة، وترسيم سوق الصرف الموازية بفتح محال الصرف الخاصة ضمن القانون التجاري الجزائري. وكذلك تحرير السوق النقدية بتحرير سعر الفائدة، وإطلاق منتجات مصرفية مبنية على المشاركة والمضاربة.

– **على المدى المتوسط:** تفعيل رؤية الجزائر 2030، ونموذج النمو 2019، من أجل تحقيق نمو مستدام بين 7 بالمائة إلى 10 بالمائة. وتحويل المخاطر إلى فرص في المستقبل وفق معايير الإقلاع من خلال تفعيل القطاعات الراكدة التي هي دون سقف النمو، مثل الفلاحة والصناعة، من خلال تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمحروقات (التحويل والبتروكيمياء) والمناجم (الاستخراج والتحويل)، والخدمات (البنوك والسياحة)، والمعلومات (الاتصال وتكنولوجيا المعلومات).

2.4 نحو نموذج اقتصادي متنوع: وذلك من خلال وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي تسمح بالتخفيض التدريجي من التمويل الريعي في آفاق 2020 إلى غاية 2030[21]، وذلك لا يتأتى إلا من خلال الخطوات التالية:

– بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع الاقتصادي: إن أهم ما يميز الاقتصاد الجزائري هو امتلاك فائض مالي ضخم وغير مستغل والمهم بالنسبة لهذا الفائض هو أنه مملوك للدولة مما يساعد على تماسك السياسات عند إنفاقه، بالإضافة إلى توفر موارد طبيعية وبشرية متنوعة، الجانب المهم الأخر هو وجود سوق محلية وخارجية واعدة مما يساعد على امتصاص أي إنتاج. أما ما يعاب على الاقتصاد الجزائري

فهو عدم وجود قاعدة صناعية متينة للانطلاق، فضلاً عن تخلف كبير للجهاز المصرفي وعدم قدرته على تخصيص كفء للموارد المالية، بالإضافة إلى عدم وجود إرادة سياسية لتغيير الاقتصاد والتخلص من التبعية لريع النفط[22].

– ترسيخ الحوكمة: كثيرا ما توجه الانتقادات لطريقة إدارة ريوع الموارد الطبيعية باعتبار أَنها لم تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مهمة في العديد من البلدان النامية، وهناك أدلة على أن هذه الريوع في الغالب لم تدار بطريقة حكيمة بسبب تفشي الفساد، وتراخي الحكومات، وضعف تنافسية القطاعات التبادلية لسوء البنية الأساسية وقِلة العمالة الماهرة المتواجدة في هذه البلدان التي تحابي نظما إنتاجية تفتقر إلى التنويع والدراية الفَنية، فترسيخ الحوكمة يعزز من إمكانات البلدان المصدرة للموارد الطبيعية للاستفادة من مزايا الريع[23].

–الاصلاح الهيكلي ودعم القطاع الخاص: من الاهمية بمكان أن تتوافر البيئة الاقتصادية الكلية الداعمة لنجاح التحولات الهيكلية، ففي كثير من البلدان المصدرة للنفط، سيكون من الضروري ضبط أوضاع المالية العامة وضمان مرونة سعر الصرف للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وبث الثقة، وزيادة الائتمان المصرفي المتاح لتمويل الاستثمارات الخاصة، ورفع مستوى التنافسية، واستقطاب التمويل الخارجي. كما أن تقوية أوضاع المالية العامة والحسابات الخارجية يعد أمراً محوريا للحد من مخاطر تقلبات أسعار النفط.[24]

3.4 ترشيد الانفاق العام: يقصد بمفهوم ترشيد الإنفاق العام حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد دون إسراف ولا تقتير، ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة

الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة بمعنى الإدارة الجيدة للإنفاق[25].

4.4 الاستثمار في الموارد البشرية: يعتبر الاستثمار في المورد البشري عاملا مساعدا على التنمية وكذا وسيلة فعالة للحد من عدم المساواة والفقر. فعندما تستثمر البلدان الغنية بالموارد الطبيعية–الّناضبة –في التعليم والصحة، فسيكون لها فرصا أوفر لتوليد مكاسب أكبر على المستوى الكلي، منها تعديل عملية توزيع الدخل نحو الأحسن وتسهيل الحراك الاقتصادي والاجتماعي بنحو أفضل. وفي هذا الشأن مقولة لأحد المفكرين تقول أن" المجتمع الذي يضم قوة عاملة أكثر تعلما، يمكنه أن يتوقع نموا اقتصاديا أسرع".[26]

5.خاتمة: تتميز أسعار النفط بالتذبذب وعدم الاستقرار مما يجعل الاقتصاديات الريعية عرضة لعدة مخاطر وخاصة في حالة الانخفاض، الأمر الذي دفع بالكثير من هذه الدول إلى استحداث صناديق سيادية، فعلى سبيل المثال الجزائر في الأزمة الأخيرة لجأت إلى صندوق ضبط الإيرادات، حتى تتجنب الوقوع في فخ المديونية وما ينجر عن ذلك من تبعات ومساوئ، لكن الحل يبقى دوما هو بناء اقتصاد منتج فعال قادر على خلق القيمة، غير مرتبط بإيرادات النفط، بل يتم استثمار هذه الايرادات في مشاريع بناءة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. مما سبق توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

–عدم استقرار أسعار النفط راجع إلى عدة عوامل فالعرض والطلب ليسا المتحكمين فقط في الاسعار فقد ساهمت العوامل السياسية في تذبذب الاسعار أو في استمرار عدم استقرارها في الوقت نفسه، فالنزاعات الجيواستراتيجية وبؤر التوتر في العالم لا سيما تلك التي لها علاقة مع الدول المنتجة (العراق، إيران، ليبيا) أو تلك التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بطرق النقل (أوكرانيا، أفغانستان، سوريا) كان لها

تأثيرها على العلاقات الاقتصادية الدولية كما أن التوترات السياسية في بعض الدول المنتجة للنفط نتيجة المخاوف التخريبية التي تحيط بمناطق الإنتاج المهمة، له التأثير المباشر في اتجاه أسعار النفط صعودا أو هبوطا.

– هناك حرب حقيقية للتحكم بأسعار النفط والولايات المتحدة الامريكية هي التي تقودها بمساعدة حلفائها، فلقد أثبتت العديد من المحطات التاريخية أن وراء كل انهيار لأسعار النفط مستهدف معين، من أجل الضغط عليه.

– الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي ليس لديه مداخيل أخرى سوى النفط مما جعله رهينة لتغيرات أسعار النفط وعدم استقرارها، فالتقلبات السعرية للنفط تعتبر من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني، وهو ما تم تأكيده من خلال الأزمة النفطية الأخيرة التي أثرت على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ونقلتها من حالة الفائض إلى حالة العجز نذكر على سبيل المثال: ميزان المدفوعات، الميزان التجاري.

– وجود علاقة وطيدة بين ايرادات النفط المرتبطة أساسا بأسعار النفط ونمو الناتج المحلي الخام، مما يحتم ضرورة الاستفادة من هذه الايرادات واستغلالها استغلالا جيدا، وفي نفس الوقت البحث عن بدائل لهذه السلعة الناضبة، فالعوائد النفطية الناتجة عن ثورة الاسعار بالارتفاع قد أكدت أن استقرار وتوازن الاقتصاد لا يمكن أن يتعدى المدى القصير، لان استغلال هذه الفوائض يبقى بعيدا عن التنمية المستدامة.

6.المراجع:

(1) موري سمية، أثر التقلبات في أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014–2015، ص 21.

(2)ابراهيم بلقلة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000–2009)"، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص9.

(3) مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة1973-2003، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 131.

(4) ابراهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(5) جاب الله مصطفى، ، "تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات، حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الأول، جامعة الوادي، 2016، ص8.

(6) موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(7) ضياء مجيد الموسوي،، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص3.

(8) موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص23.

(9) جاب الله مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 8.

(10) شذى خليل، "أسعار النفط منذ 1960 وتوقعات 2025"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، متاح على الرابط:rawabetcenter.com تاريخ الاطلاع: 2017/10/22.

(11) فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، "تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد رقم 03، السداسي الثاني، 2016، جامعة الشلف، ص:22-23.

(12) محمد خبيصة، رحلة برميل النفط من 2014 حتى 2018، متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/، تاريخ الاطلاع: 2019/07/05.

(13) نفس المرجع السابق.

(14) زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، "القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري"، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، العدد التاسع، ص12. متاح على الرابط: www.ao-academy.org/periodics.html تاريخ الاطلاع: 2017/10/21.

(15) نفس المرجع السابق، ص-ص:13-14.

(16) نفس المرجع السابق، ص10.

(17) التقرير السنوي 2015، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، بنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص59.

(18) لونانسة سهام، "سياسة الجزائر تجاه تدهور أسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد"البدائل المطروحة"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، متاح على الرابط: democraticac.de/?p تاريخ الاطلاع: 2017/10/28.

(19) أحمد الحسيني، "النفط هل هو نعمة أكبر من اللازم"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 39، الجامعة المستنصرية، 2013، ص2.

(20) جمال بوثلجة،"النفط بين النعمة والنقمة، دراسة حالة الجزائر(2000-2015)، مركز دراسات الوحدة العربية، متاح على الرابط: https://www.researchgate.net، تاريخ الاطلاع: 2019/07/01.

(21) بللعما أسماء، دحمان بن عبد الفتاح،"استراتيجية التنويع الاقتصادي على ضوع بعض التجارب الدولية"، المجلد 07، العدد01، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، جوان 2018، ص 243.

(22) فضيل رايس،"ريع النفط ومشكلة التصنيع في الجزائر"، دراسات إقليمية، المجلد 9، العدد 27، مركز الدراسات الاقليمية، ص13.

(23) عبد الرزاق مدوري، بلقاسم زايري، مرجع سبق ذكره، ص 250.

(24) حيدر حسين آل طعمة،"هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة، دراسة في نمط الريع النفطي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد15، جامعة الأنبار، 2016، ص15.

(25) طارق قدوري، مساهمة ترشيد الانفاق العام في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص125.

(26) عبد الرزاق مدوري، بلقاسم زايري، مرجع سبق ذكره، ص-ص:250-251.